Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

تاريخ التقديم:2025/9/12 تاريخ القبول: 2025/9/18 تاريخ النشر:5/ 10/ 2025

تطـــوّر تنظيـــم الدراســـات العليـــا في دولـــة ليبيـــا
دراسة تاريخية تحليلية للتشريعات المنظِّمة في ضوء التحولات الإدارية

خالد عياد الأشلم

قسم الإدارة التعليمية والتخطيط – كلية التربية – جامعة مصراتة

Khaled@arts.lam.edu.ly

المُلخص:

هدفَ هذا البحث إلى تحليل التطور التاريخي للتشريعات المنظمة للدراسات العليا في الدولة الليبية منذ صدور القانون رقم (37) لسنة 1977م وحتى عام 2024م، واستجلاء انعكاسات السياسات الإدارية والتعليمية على أداء الجامعات والأكاديميات، والكشف عن أبرز التحديات الراهنة التي تعترض مسيرة الدراسات العليا، وصولًا إلى استنباط مسارات مستقبلية للتطوير، وقد انطلق البحث من أربعة تساؤلات رئيسة تمحورت حول: محطات التطور التشريعي، وانعكاسات السياسات على الأداء المؤسسي، والتحديات القائمة، وآفاق ومسارات الإصلاح الممكنة، وقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي التحليلي، من خلال فحص ومقارنة القوانين المنشورة في الجريدة الرسمية واللوائح والقرارات الحكومية، ومراجعة ما صدر من دراسات سابقة محكمة تناولت قضايا التعليم العالي والدراسات العليا في ليبيا، وقد أسهم هذا المنهج في تتبّع السياق الزمني للتشريعات، وتحليل مضامينها، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ومقارنتها بالمتغيرات التي شهدها مجال الدراسات العليا بقطاع التعليم العالي.

وقد توصل البحث إلى أن التشريعات المنظمة للدراسات العليا جاءت متباينة وغير متكاملة، حيث اتّسم بعضها بالعمومية وافتقر إلى الآليات التنفيذية الواضحة، في حين جاءت بعض القرارات الجزئية معالجة لقضايا محددة دون أن ترتقي إلى مستوى الإصلاح الشامل، كما أظهرت النتائج أن السياسات الإدارية والتعليمية انعكست على أداء الجامعات بضعف التنسيق، وتعدد التفسيرات، وتفاوت في مستويات الجودة، الأمر الذي أثر سلبًا على مخرجات البحث العلمي، ومن أبرز التحديات الراهنة التي تم رصدها: غياب رؤية وطنية موحّدة للدراسات العليا، ضعف التمويل المستدام، عدم القدرة على الحد من هجرة الكفاءات، وتشتت اللوائح المنظمة، وانتهى البحث إلى توصيات تدعو إلى صياغة قانون وطني شامل وموحّد للدراسات العليا، يُدمج فيه ما تفرق من نصوص سابقة ويُعزز الحوكمة والشفافية، مع إنشاء مرصد وطني للتشريعات الجامعية، وتخصيص ميزانيات مستقلة مرتبطة بمؤشرات أداء واضحة، وتفعيل شراكات وطنية ودولية تسهم في رفع جودة البرامج البحثية وتربطها بأولويات التنمية المستدامة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، دولة ليبيا، دراسة تاريخية تحليلية، التشريعات المنظِّمة، التحولات الإدارية.

هذا العمل مرخص بموجب **CC BY-4.0**

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

Evolution of postgraduate organization in State of Libya

An analytical historical study of Regulatory Legislation with Administrative transformations.

Khaled Ayad Al-Ashlem
The Faculty of Education at the University of Misurata / Department of Educational Administration and Educational Planning
Khaled@arts.lam.edu.ly

Abstract:

The aim of this research is to analyze the historical development of legislation regulating postgraduate studies in State of Libya since the issuance of Law No. (37) of 1977 until 2024, and to clarify the implications of administrative and educational policies on the performance of universities and academies, and to reveal the most prominent current challenges facing the progress of postgraduate studies, leading to the derivation of future paths for development. The research was based on four main questions focusing on: stages of legislative development, the impact of policies on institutional performance, existing challenges, and possible prospects and paths for reform. The researcher adopted a historical-analytical approach, examining and comparing laws published in the official gazette, regulations, and government decisions, and reviewing previous studies that addressed issues of higher education and postgraduate studies in Libya. This approach contributed to tracing the chronological context of the legislation, analyzing its contents, revealing its strengths and weaknesses, and comparing it with the changes that have taken place in the field of postgraduate studies in the higher education sector.

The research found that legislation governing postgraduate studies was inconsistent and fragmented, with some laws being overly general and lacking clear implementation mechanisms, while other partial decisions addressed specific issues without rising to the level of comprehensive reform. The results also showed that administrative and educational policies were reflected in the performance of universities in terms of weak coordination, multiple interpretations, and varying levels of quality, which negatively affected the outputs of scientific research. Among the most prominent current challenges identified were: the absence of a unified national vision for graduate studies, weak sustainable funding, the inability to curb the brain drain, and fragmented regulations. The research concluded with recommendations calling for the drafting of a comprehensive and unified national law for graduate studies that integrates previous scattered texts and enhances governance and transparency, with the establishment of a national observatory for university legislation, the allocation of independent budgets linked to clear performance indicators, and the activation of national and international partnerships that

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

contribute to raising the quality of research programs and linking them to sustainable development priorities in Libya.

Keywords: Postgraduate studies, State of Libya, historical analytical study, regulatory legislation, administrative transformations.

الفصل الأول. الإطار العام للبحث:

المقدمة:

منذ تأسيس جامعة بنغازي (قاريونس سابقًا)، وجامعة طرابلس (جامعة الفاتح سابقًا) في الربع الثالث من القرن العشرين المنصرم، شكّل التعليم العالي في ليبيا أحد أبرز مخرجات الدولة الحديثة التي سعت إلى بناء مؤسساتها الأكاديمية وفق نماذج مستوحاة من التجارب العربية والدولية، غير أن الدراسات العليا، بصفتها أعلى مراحل التعليم العالي، لم تنل نصيبها من الاهتمام المؤسسي إلا في مراحل لاحقة، حيث ظلت مقتصرة في البداية على إيفاد الطلبة إلى الخارج، بينما بقيت الجامعات المحلية محدودة البرامج والإمكانات في مجال الدراسات العليا.

ومع صدور قانون تنظيم الجامعات رقم (37) لسنة 1977م بدأت أولى ملامح الخطوات الإدارية والتنظيمية لتأطير الدراسات العليا محليًا، حيث نصَّ القانون على إمكانية استحداث برامج دراسات عليا داخل الجامعات، غير أن التطبيق الفعلي واجه تحديات متعلقة بالكفاءات الأكاديمية، وضعف البنية التحتية البحثية، ما جعل الإيفاد الخارجي هو الخيار الأكثر حضورًا حتى نهاية الثمانينات.

وتؤكد المراجع أن أول انطلاق لبرامج الدراسات العليا داخل الجامعات الليبية كان في جامعة قاريونس (بنغازي) عام 1978م، أما المنشأة المؤسسية الأولى لهذه البرامج فقد كان (معهد الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية) المنشأ في طرابلس عام 1988م (المجمع القانوني الليبي: 2022)، والذي بدأ العمل الفعلي في خريف 1989م، قبل أن يتحول إلى (أكاديمية الدراسات العليا) عام 1995 بالقرار رقم 996، ففي منتصف التسعينيات، جاءت مبادرة تأسيس (أكاديمية الدراسات العليا 1995م) بجترور غربي مدينة طرابلس، بوصفها محطة محورية في تاريخ التعليم العالي الليبي، حيث وفرت إطارًا إداريًا مستقلًا لإدارة برامج الماجستير والدكتوراه، الأمر الذي خفّف نسبيًا من الاعتماد المفرط على الابتعاث الخارجي، وأسهم في تخريج آلاف الكوادر الأكاديمية والمهنية حتى اليوم.

ومع مطلع الألفية الجديدة توسعت الجامعات الليبية في فتح برامج دراسات عليا داخل الكليات، وأصدرت وزارة التعليم العالي عدة لوائح لتنظيم القبول والإشراف والمناقشات، إلا أن هذا التوسع جاء أحيانًا دون تنسيق محكم بين الجامعات والأكاديمية، ما خلق ازدواجية في التنظيم والسياسات.

وقد شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024م محاولات متكررة لتحديث اللوائح وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، خاصة بعد إنشاء (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية) ، إلا أن التحديات الإدارية المتمثلة في تعدد القرارات، وعدم استقرار السياسات، وضعف التمويل، أثرت بشكل مباشر على فاعلية إدارة الدراسات العليا وجودة مخرجاتـــها.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

إن القيمة العلمية لهذا البحث تتجلى في كونه يسدُّ فجوة معرفية في حقل إدارة التعليم العالي من زاوية تحليل التشريعات المنظمة للدراسات العليا، مقدمًا رؤية إصلاحية تستند إلى المنهج التاريخي التحليلي، وتضع لبنة أساسية لإرساء سياسات تعليمية وتشريعية أكثر انسجامًا مع احتياجات الجامعات والمجتمع الليبي.

مشكلة البحث:

رغم مرور نحو خمسة عقود على إصدار أول قانون منظّم للتعليم العالي والدراسات العليا في ليبيا، إلا أن الدراسات الأكاديمية التي تتناول إدارة وتنظيم الدراسات العليا من منظور تاريخي تحليلي قليلة جدًّا (على حد علم الباحث)، وغالبًا ما تركز البحوث السابقة على جوانب وصفية أو تقويمية آنية، دون تتبع تاريخي لمسارات التشريع والسياسات التعليمية وعلاقتها بالأداء الإداري، ما أظهر حاجة ماسّة لمراجعة نقدية منهجية تربط الوثيقة بالإدارة التعليمية والواقع المؤسسي، ومن هنا تحددت إشكالية هذا البحث بالصياغة الآتية: كيف تطورت تشريعات تنظيم الدراسات العليا في ليبيا تاريخيًا في ضوء التحولات الإدارية والسياسات التعليمية، وما أبرز انعكاساتها على الأداء المؤسسي الجامعي؟.

تساؤلات البحث:

1. ما أبرز محطات التطور التاريخي لتشريعات إدارة وتنظيم الدراسات العليا في ليبيا منذ 1977م حتى 2024م؟
2. ما أبرز انعكاسات التشريعات والسياسات الإدارية والتعليمية على أداء الجامعات والأكاديمية الليبية فيما يخص الدراسات العليا؟
3. ما أخطر التحديات الراهنة للدراسات العليا في ليبيا؟
4. ما أهم مسارات التطوير المستقبلية للدراسات العليا في ليبيا؟

أهداف البحث:

1. التعرف على أبرز محطات التطور التاريخي لتشريعات إدارة وتنظيم الدراسات العليا في ليبيا منذ 1977م حتى 2024م.
2. تحديد أبرز انعكاسات السياسات الإدارية والتعليمية على أداء الجامعات والأكاديمية الليبية فيما يخص الدراسات العليا.
3. معرفة أخطر التحديات الراهنة للدراسات العليا في ليبيا.
4. اقتراح أهم مسارات التطوير المستقبلية للدراسات العليا في ليبيا.

أهمية البحث:

- **من الناحية العلمية:**

يضفي هذا البحث أفقًا تأصيليًا إلى الأدبيات الليبية في مجال الإدارة التعليمية؛ إذ يتتبع التحولات بجذورها وليس بمظاهرها، وفي هذا إضافة للمكتبة البحثية الأكاديمية بدراسة تاريخية عن تشريعات الدراسات العليا.

- **من الناحية المعرفية:**

هذا البحث يحاول الربط بين الماضي والحاضر في التشريعات لاستشراف مستقبل إدارة الدراسات العليا في ليبيا، ما يعزز القدرات الأكاديمية للباحثين والمهتمين بالإدارة التعليمية والتربوية.

- **من الناحية العملية:**

بإمكان هذا البحث أن يمد صانعي القرار برؤية واقعية تساعد على تطوير سياسات الدراسات العليا بناء على الفهم التاريخي لإدارتها وتنظيمها.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

منهج البحث:

سار الباحث وفق المنهج التاريخي التحليلي في هذا البحث، الذي يُعرف بأنه: "المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة" (النوح، 2004: 148).

حدود البحث:

- **موضوعيًا:**

يركّز البحث على تنظيم الدراسات العليا بإدارة التعليم العالي، وليس التشريع العام أو التعليم الأساسي، ولا القرارات التنفيذية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي مما قد يختلف من مؤسسة إلى أخرى.

- **مكانيًا:**

يقتصر البحث مكانيا على الجامعات الليبية والأكاديمية الليبية للدراسات العليا التي تنفذ فيها التشريعات المختلفة.

- **زمنيًا:**

يركز البحث الضوء على تنظيم برامج الدراسات العليا منذ انطلاقتها تنفيذيا سنة 1978م حتى بداية العام الجامعي 2024/ 2025م.

مصطلحات البحث إجرائيًا:

- **الدراسات العليا:**

برامج الماجستير والدكتوراة داخل الجامعات والأكاديمية الليبية، باختلافها إنسانية وتطبيقية وفنية.

- **تنظيم الدراسات العليا:**

أي التشريعات، واللوائح، والممارسات الإدارية التي تنظم القبول، والإشراف، والمناقشة، والدرجات، والعقوبات... وغيرها.

- **الأداء المؤسسي:**

أي العمل التنفيذي الذي يشير إلى قدرة المؤسسات التعليمية المعنية على تحقيق الأهداف بكفاءة، من خلال المخرجات، والالتزام باللوائح، وتحقيق الرضا الأكاديمي، ونحو ذلك.

- **المنهج التاريخي التحليلي:**

أي تتبع الوثائق والبيانات والتشريعات العامة عبر أزمان ومراحل سابقة، وتحديدا في هذا البحث (1977–2024م) وتحليلها ضمن سياقها التاريخي لاستخلاص الاستنتاجات واستقراء التوصيات المطلوبة.

الفصل الثاني. الإطار النظري للبحث:

يشتمل الإطار النظري لهذا البحث على عدة مباحث متكاملة مع بعضها، بيانها في الآتي:

المبحث الأول. مفهوم الدراسات العليا وهدفها:

تمثل الدراسات العليا أحد أهم مستويات التعليم الجامعي، حيث تسهم في إعداد الكفاءات العلمية القادرة على البحث والتطوير وإنتاج المعرفة، ويعرفها (حسنين، 2021: 17) بأنها: "المرحلة التعليمية التي تلي المرحلة الجامعية الأولى، وتهدف إلى تعميق المعرفة وإكساب مهارات البحث العلمي التي تؤهل الخريج للإسهام في تطوير المجتمع"، أما في التشريع الليبي

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

فقد نصّت اللائحة التنظيمية 501 في جانب الدراسات العليا منها (وزارة التعليم العالي، 2010: 3) على أن الهدف المركزي لهذه المرحلة هو: "تأهيل الكوادر الوطنية للمشاركة الفاعلة في برامج التنمية والبحث العلمي بما يواكب التغيرات المعرفية العالمية"، وتبين المادة (109) من اللائحة تحديدا كيف يتم ذلك، ما يدلل على أن الدراسات العليا في ليبيا ليست مجرد امتداد للتعليم الجامعي، بل تمثل أداة استراتيجية للتنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، وهي "تمثل ركيزة أساسية في إعداد الكفاءات العلمية والبحثية القادرة على قيادة التنمية، وتطوير المؤسسات التعليمية، وتعزيز مكانة الدولة في الإنتاج العلمي عالميًا" (الزغبي، 2019: 27).

المبحث الثاني. التشريعات المنظمة للدراسات العليا:

يمكن الحديث عنها من خلال البندين التاليين اختصارًا:

البند الأول. التطور التاريخي للتشريعات القانونية:

شهدت ليبيا منذ أواخر السبعينيات محاولات تنظيمية متباينة للدراسات العليا، حيث صدر القانون رقم (37) لسنة 1977 ليضع اللبنات الأولى لتنظيم الجامعات والتعليم العالي، متضمنًا إشارات للدراسات العليا، ثم جاءت اللائحة رقم (501) لسنة 2010 لتحدد بشكل أوضح الأطر الإجرائية والهيكلية (وزارة التعليم العالي – ليبيا، 2010: 12)، وهو ما مثّل نقلة نوعية في حوكمة القبول والإشراف الأكاديمي ونحو ذلك، وفي العام 2020 صدر القانون رقم (4) الذي أعاد التأكيد على الارتباط بين الدراسات العليا وسياسات التنمية الوطنية (مجلس النواب الليبي، الجريدة الرسمية، 2020: ع4).

البند الثاني. أنواع التشريعات ذات الصلة:

يمكن تصنيف التشريعات المنظمة للدراسات العليا في ليبيا إلى:

1. القوانين الأساسية مثل قانون الجامعات وقانون التعليم العالي.
2. اللوائح التنفيذية التي تحدد شروط القبول، نظام الإشراف، وإجراءات التخرج، وغيرها.
3. القرارات الوزارية والحكومية المتعلقة بفتح أو إيقاف برامج، أو تحديد ضوابط الجودة والاعتماد، وهذه التشريعات التنفيذية كثيرًا ما عكست التغيرات السياسية في الدولة أكثر من استجابتها لمتطلبات الجودة الأكاديمية، حيث تبين دراسة (الشيباني والغناي، 2020: 45) أن "تعدد هذه التشريعات أوجد أحيانًا تداخلًا في الاختصاصات، مما انعكس على فاعلية مؤسسات الدراسات العليا".
4. تشريعات رقابية تشمل ما صدر عن وزارة التعليم العالي أو مراكز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من تعليمات ولوائح لاحقة، بهدف ضبط الجودة والحد من الفوضى في فتح البرامج.

المبحث الثالث: الدراسات العليا والحوكمة والجودة:

ترتبط فاعلية الدراسات العليا بمدى التزامها بمبادئ الحوكمة، مثل الشفافية والمساءلة، فقد أظهرت دراسة (البركي، 2023: 218) أن: "مؤسسات التعليم العالي الليبية تعاني من قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة، خاصة في مجال إدارة برامج الدراسات العليا"، وتؤكد دراسة (الشريجي، 2024: 112) أن "ضعف الشفافية في تعيين لجان الإشراف والممتحنين الخارجيين يعد من أبرز معوقات الجودة".

أما من زاوية الجودة الأكاديمية، فإن دراسة (الحسومي، 2021: 37) يرى أن "الدراسات العليا في ليبيا لم تنجح بعد في ربط مخرجاتها بسوق العمل، نتيجة غياب رؤية استراتيجية واضحة تستند إلى التشريعات المنظمة".

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

المبحث الرابع: التكامل بين التشريعات والسياسات الإدارية وأدوار أجهزة الرقابة والإشراف على برامج الدراسات العليا:

تُعد الدراسات العليا أحد الركائز الأساسية لبناء الكفاءات العلمية والبحثية في ليبيا، ويأتي التنظيم القانوني والإداري لهذه المؤسسات كعامل حاسم في ضمان جودة البرامج الأكاديمية وتحقيق الأهداف الوطنية للتعليم العالي، وقد تبيّن من مراجعة التشريعات الليبية منذ القانون رقم 37 لسنة 1977، وحتى القانون رقم 4 لسنة 2020 واللوائح التنفيذية الصادرة لاحقًا، أن العلاقة بين النصوص القانونية والسياسات الإدارية الداخلية للجامعات والأكاديميات تمثل شبكة تكاملية ضرورية لضمان فعالية الدراسات العليا (الشيباني والغناي، 2020: 45). والسرد التالي يسلط الضوء على أبعاد هذا الجانب:

1. التكامل بين التشريعات والسياسات الإدارية:

التشريعات الرسمية تنظم الإطار العام لبرامج الدراسات العليا، بما في ذلك شروط القبول، والإشراف على الرسائل والأطروحات، ومعايير التخرج، وضوابط البحث العلمي، بينما تحدد السياسات الإدارية داخل المؤسسات كيفية تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، بما يشمل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الأقسام الأكاديمية والإدارية، وتنظيم الجداول الدراسية، وإدارة الموارد البشرية والمالية، ومتابعة أداء أعضاء هيئة التدريس والطلاب (البركي، 2023: 217).

ويتيح هذا التكامل المرونة في مواجهة التحديات المؤسسية، حيث يمكن للسياسات الإدارية أن تعالج الثغرات التي قد تتركها التشريعات العامة، مثل تأخير إصدار القرارات أو غياب التفاصيل التنفيذية، ما يضمن استمرار سير العملية الأكاديمية دون توقف ويعزز من جودة المخرجات، وقد أظهرت دراسة (الشريجي، 2024: 112) أن "الجامعات الليبية التي اعتمدت سياسات إدارية واضحة ومتوافقة مع التشريعات كانت أكثر قدرة على إدارة برامج الدراسات العليا بكفاءة، مقارنة بتلك التي لم يكن لديها سياسات متكاملة".

2. أدوار أجهزة الرقابة والإشراف:

تلعب أجهزة الرقابة والإشراف دورًا محوريًا في ضمان تنفيذ التشريعات والسياسات الإدارية على نحو فعّال، وأبرز هذه الأجهزة:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المسؤولة عن سن القوانين واللوائح، إصدار التعليمات التنفيذية، ومتابعة تطبيقها في جميع الجامعات والأكاديميات.
- مركز ضمان الجودة والاعتماد الذي يعمل على تقييم البرامج الأكاديمية ومراجعة الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية، "كما يتابع نتائج الأداء الأكاديمي والبحثي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس" (قاسم، 2018: 24).
- المجالس الأكاديمية داخل الجامعات التي تقوم بالإشراف المباشر على برامج الدراسات العليا، ومراقبة سير العملية التعليمية، وحل المشكلات اليومية، وضمان توافق السياسات الداخلية مع التشريعات الوطنية، وغيرها.

وتؤكد الدراسات الليبية على أن "ضعف التنسيق بين هذه الأجهزة يؤدي إلى مشاكل تنظيمية وإدارية، منها تأخير القرارات، تضارب اللوائح، وغياب الشفافية في متابعة الأداء الأكاديمي" (البركي، 2023: 223).

3. أهمية التكامل والرقابة في تطوير الدراسات العليا:

يشير الاستقراء إلى أن نجاح مؤسسات الدراسات العليا في ليبيا يعتمد على وجود توازن دقيق بين التشريعات والسياسات الداخلية، مع تفعيل دور أجهزة الرقابة والإشراف، فعندما تتكامل التشريعات مع السياسات الإدارية ويكون هناك إشراف دوري وفعّال، تتحسن جودة البرامج الأكاديمية، ويزداد الالتزام بمعايير البحث العلمي، ويصبح من الممكن تخطيط برامج الدراسات العليا بطريقة استراتيجية تتوافق مع احتياجات التنمية الوطنية (إبراهيم، 2022: 78)، كما يُمكن لتفعيل

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

هذه الأجهزة أن يخلق بيئة أكاديمية أكثر شفافية، ويحد من الفجوات بين النص التشريعي والتنفيذ، ويتيح الفرصة لتطوير لوائح مرنة تتكيف مع المستجدات، بما يضمن رفع مستوى الأداء الإداري والأكاديمي في مؤسسات الدراسات العليا.

المبحث الخامس. بعض التجارب العربية الحديثة في تطوير الدراسات العليا مما يمكن الاستفادة منها في ليبيا:

أولًا: التجربة المصرية:

"عملت مصر مؤخرًا منذ عام 2015 على إصلاحات جذرية في الدراسات العليا عبر إصدار اللائحة الموحدة للدراسات العليا، التي اعتمدت نظام الساعات المعتمدة في الماجستير والدكتوراة، كما ربطت بين البحث العلمي وأولويات التنمية، مثل: الأمن المائي والطاقة المتجددة والتحول الرقمي" (وزارة التعليم العالي المصرية، 2016: 45)، وقد أبرزت الاستراتيجية القومية للتعليم العالي والبحث العلمي (2020–2030م) أن تطوير الدراسات العليا يمثل أساسًا لتحقيق أهداف مصر التنموية.

ثانيًا. التجربة السعودية:

"تبنّت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 التي جعلت من البحث العلمي والدراسات العليا رافعة أساسية للاقتصاد المعرفي، وقد أطلقت الجامعات السعودية برامج دكتوراه مهنية وبحثية، مع دعم الابتعاث والشراكات الدولية، كما عززت نظام الجامعات الجديد (استقلالية الجامعات)، بما في ذلك حرية إنشاء برامج دراسات عليا تتناسب مع احتياجات السوق". (وزارة التعليم السعودية، 2020: 133).

ثالثًا: التجربة التونسية:

"ركّزت تونس على إدماج نظام :(LMD ليسانس/ ماجستير/ دكتوراة) منذ 2008م، ما ساهم في توحيد البرامج وجعلها أقرب للمعايير الأوروبية، وقدمت وزارة التعليم العالي التونسية منحًا للباحثين الشباب، وشجعت على النشر العلمي الدولي كشرط للترقية الأكاديمية" (وزارة التعليم العالي التونسية، 2019: 77).

رابعًا: التجربة الجزائرية:

كذلك "اعتمدت الجزائر إصلاحًا شاملًا للتعليم العالي في 2004م بإدخال نظام LMD، وربطت برامج الدراسات العليا بالأولويات الوطنية مثل الزراعة، الطاقة، والذكاء الاصطناعي، كما أصدرت وزارة التعليم العالي لوائح جديدة للحوكمة الجامعية عام 2018م، وتضمنت تعزيز الرقابة على جودة الرسائل الجامعية (وزارة التعليم العالي الجزائرية، 2018: 64).

خامساً: التجربة المغربية:

"في المغرب، تم إقرار إصلاح التعليم العالي عبر القانون 01.00 (2000)، الذي أرسى مبادئ الاستقلالية الجامعية، ومنذ 2015 ركزت وزارة التعليم العالي المغربية على المراكز الجامعية للدراسات العليا، وأقرت نظام تقييم دوري للبرامج، كما أن "الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (2015–2030) شددت على ضرورة جعل البحث العلمي محرّكًا للتنمية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين المغربي، 2016: 98).

ومن هذه التجارب نلاحظ تركيزها على عدد من المرتكزات التي ينبغي الانتباه إليها في السياق الليبي كذلك:

1. (توحيد اللوائح وتنظيم القبول)كما في مصر وتونس.
2. (الاستقلالية المؤسسية) كما في السعودية والمغرب.
3. (ربط الدراسات العليا بالأولويات الوطنية) كما في الجزائر ومصر.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

4. (تعزيز النشر العلمي الدولي) كمعيار للجودة، كما في تونس والسعودية.
5. (اعتماد نظام LMD أو الساعات المعتمدة) لتسهيل المقارنة الدولية، كما مصر، وتونس، والجزائر.

إذ يمكن لليبيا أن تستفيد من هذه التجارب عبر الآتي:

- إعادة صياغة لوائح الدراسات العليا لتتضمن مرونة واستقلالية أكبر للجامعات.
- اعتماد معايير واضحة للجودة تشمل النشر العلمي والتحكيم الخارجي للرسائل أكثر حداثة.
- توجيه البحوث العليا لخدمة الأولويات التنموية الوطنية مثل إعادة الإعمار، الأمن الغذائي، الطاقة، الصناعة.
- تبنّي نظام الساعات المعتمدة لتيسير الاعتراف الدولي بالشهادات الليبية.
- إنشاء مجالس قطاعية للدراسات العليا على غرار المجالس في مصر والمغرب.

الفصل الثالث. الدراسات السابقة:

ناسبَ هذا البحث أن تكون دراساته السابقة محلية فقط؛ باعتبار أنه متعلق بالتشريعات الليبية المنظمة للدراسات العليا في ليبيا على وجه التحديد دون غيرها من الدول الأخرى، وفي العرض التالي أبرز ما يمكن تناوله:

أولا. استعراض أبرز معلوماتها:

1. دراسة (الشيباني، منير، والغناي، بثينة 2020م): "أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي دراسة بحثية في نصوص اللائحة التعليم العالي رقم 501 لسنة 2010م".

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر التشريعات على مخرجات التعليم العالي، ذلك أن العلاقة بين الصياغة الجيدة للنصوص التشريعية ومؤسسات التعليم العالي علاقة جلية تتمثل في أن التشريعات القانونية تشكل المكنة الأساسية التي يمكن من خلالها تحويل السياسات والأهداف العامة للدول في مجال التعليم إلى قواعد قانونية متناسقة ومنسجمة مع بعضها البعض يسهل تطبيقها ويمكّن الأفراد من الاحتجاج بها في مواجهة الدولة من جهة، وفي مواجهة بعضهم البعض من جهة أخرى، وبتتبع بعض نصوص لائحة التعليم العالي يلاحظ وجود بعض من عيوب الصياغة، من ذلك التمثيل لفعل الاعتداء في المادة 35 من لائحة التعليم العالي بما يفصح عن خصوصية الأفعال المذكورة في النص، بقوله: ويعد من مخالفات الاعتداء أعمال الشجار أو الضرب أو الإيذاء أو السب أو القذف أو التهديد، في حين لو أنه أشار إلى كل ما يحمل معنى المساس بحق يحميه المشرع من قول أو فعل على جهة العمد لكفاه، ومن ذلك اشتراط العلنية في العدوان على عضو هيئة التدريس أو الموظف أو الطالب، مع اشتراط توجيه العدوان إليه في حال حضوره، ما يعني أنه بدون تحقق هذين الشرطين لا تقوم المخالفة، بل أن الاعتداء على أحد المذكورين في النص في غير علنية لا يشكل مخالفة وفقا لهذه اللائحة، ولا معنى لأن تكون حاله حال تلق للاعتداء، وفي الفقرة د من المادة 140، مفارقة بين العنوان والمضمون، حيث صدرت المادة بالصور التي تنعدم فيها الأمانة العلمية، ثم ذكرت فعال جنائيا محضا، مما هو منصوص عليه ضمن جرائم قانون العقوبات، ولا علاقة له بالأمانة العلمية مطلقًا، هو إثارة الفوضى والتحريض والاعتداء على اللجنة أو أحد أعضائها، فما مدى مناسبة هذا الفعل ليدرج ضمن ما يعد خيانة علمية، فمضمون هذه الفقرة مفارق تماما لمضمون المادة، وهو عيب من عيوب الصياغة التشريعية، ومن ذلك أيضا نص المادة 34 من اللائحة 501 بقولها: يخضع الطالب للتأديب إذا ارتكب فعلًا يشكل مخالفة للقوانين...، ثم يكرر: وتقع المخالفة بارتكاب الفعل المحظور قانونا، فكأنه أضاف حكمًا جديدًا، ومن

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

ذلك أيضا تصدير نص المادة 35 بأنه لا يجوز للطالب ارتكاب المخالفات التالية!، كأن فيه إيحاءً للسماح له بارتكاب مخالفات أخرى غيرها، إلى غير ذلك من المؤاخذات.

2. دراسة (الحسومي، فوزي الألفي 2021م): "تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لا سيما في جامعة الزاوية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود قناعة لإدارة جامعة الزاوية بأهمية تطبيق نظام الجودة، كما أشارت النتائج لوجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية الإدارية، ووجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية التشريعية، حيث أن هناك قصورًا في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعة، وأظهرت النتائج أيضا وجود عوائق مالية لتطبيق الجودة في الجامعة فضلًا عن وجود عوائق بشرية لتطبيق الجودة في الجامعة، وأوصت الدراسة بضرورة التغلب على التحديات الإدارية والبشرية والمالية والفنية والتشريعية لتطبيق الجودة في الجامعة.

3. دراسة (فره، محي الدين، والرويمي، دياب، وجليد، أشرف 2021م): "واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجا) ".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وتحليل واقع السياسات التعليمية الحالية بالجامعات الليبية، والتعرف على دورها في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة مستجدات العصر من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة وتوليدها، ومساهمتها في نشر المعرفة، ومساهمتها في تطبيق المعرفة وتوظيفها، كما حاولت الكشف على الفروق بين أعضاء هيئة التدريس حول تقييمهم لدور جامعة المرقب في تحقيق مجتمع المعرفة وفقا لمتغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية، ثم اقتراح بعض الحلول المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على الاستبيان أداة لجمع بيانات الدراسة من مجتمعها المتمثل في أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب، والذي تم تمثيله بعينة بلغت (300)عضوٍ، تم اختيارها بالطريقة العشوائية، وكانت أهم نتائج الدراسة: أن تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية تنبئ عن قصور السياسات التعليمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تكون، كما أشارت النتائج أن السياسات التعليمية للجامعة تبعا لتقديرات أعضاء هيئة التدريس كانت ضعيفة في محاور الدراسة الثلاثة (توليد وإنتاج المعرفة– نشر المعرفة – تطبيق وتوظيف المعرفة)، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لتقييم دور السياسات التعليمية للجامعة في إنتاج المعرفة وتوليدها، ونشر المعرفة، وتطبيقها وتوظيفها، تعزى لمتغير الجنس التخصص والدرجة العلمية، وفي ضوء النتائج يوصي الباحثون بتحديث السياسات واللوائح المنظمة للجامعات الليبية تجمع بين التجديد والواقعية بما يتوافق مع مستجدات العصر الحالي وزيادة الإنفاق على الجامعات وخاصة المخصصات المقررة للبحث العلمي وتوجيهه لحل مشكلات المجتمع.

4. دراسة (إبراهيم، محمد إحمودة 2022م): "الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي) المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا) ".

هدف هذا البحث إلى تطوير التعليم الجامعي في ليبيا من أجل تلبية احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتطورات الكبيرة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بالتشريعات في قطاع التعليم الجامعي

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

لتواكب سوق العمل، وجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم منها تطوير التعليم الجامعي، وقد ارتكز الباحث على عدة مصطلحات منها: (التطوير التشريعي، التعليم الجامعي، سوق العمل)، وقد توصل الباحث إلى نتائج متعددة ومختلفة منها: أن مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبي احتياجات سوق العمل، كما أن إدارة التعليم الجامعي تفتقر إلى الأساليب الإدارية الحديثة المعاصرة للتطور العالمي.

5. دراسة (البركي، أحمد 2023م): " درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الليبية".

هدفت هذه الدراسة التعرف على درجة ممارسة المبادئ الستة (06) للحوكمة في التعليم العالي: (مجالس الحوكمة، المسؤولية والمساءلة، المشاركة، الإفصاح والشفافية، الاستقلالية، ميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل)، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي، والتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة تلك المبادئ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تُعزى لبعض متغيراتهم الديموغرافية والوظيفية: (الجنس، نوع الوظيفة، عدد سنوات الخبرة في العمل)، وقد تكونت عينة الدراسة من عدد (63) من المُوظفين الشاغلين للوظائف القيادية الأكاديمية والإدارية بمختلف مسمياتهم الوظيفية في الجامعة وكلياتها المختلفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت نتائجها بأنَّ درجة ممارسة المبادئ الستة (06) للحوكمة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة المبحوثة قد جاءت بدرجة ممارسة كبيرة، كما أوضحت النتائج بأنَّ مبدأ (الاستقلالية)، وقد جاء في الترتيب الأول من حيث درجة الممارسة، كما بيَّنت النتائج بأنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة تُعزى لبعض متغيراتهم الديموغرافية والوظيفية: (الجنس، نوع الوظيفة، عدد سنوات الخبرة في العمل)، وأوصت الدراسة بأن تقوم الجامعة بإشراك المستفيدين من خارج الجامعة (رجال الأعمال، المُجتمع،... إلخ) في مجالس الحوكمة في الجامعة في الحالات التي تتطلب ذلك، والنظر في إمكانية أن تتضمن تشكيلة مجالس الحوكمة في الجامعة أعضاء مُستقلين من خارج الجامعة، كما أوصت بالاهتمام بأن يشارك ممثلون عن أصحاب المصالح في وضع قواعد المساءلة في الجامعة المبحوثة.

6. دراسة (الشريجي، عادل 2024م): "مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعات: المرقب، الأسمرية، مصراتة، سرت".

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعات المرقب، الأسمرية، مصراتة، سرت، وقد استُخدم المنهج الكمي بتوزيع استبانة إلكترونية على عينة طبقية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة بلغت (362) مشاركًا، وقد أظهرت نتائج تحليل الإحصاء الوصفي أن: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام ضعيف، ويُعزى هذا إلى ضعف مستوى تطبيق كل من مبدأ الشفافية، مبدأ المساءلة والمحاسبة، مبدأ الاستجابة والمشاركة، مبدأ تعزيز سيادة القانون، ومبدأ الفعالية والتميز بالجامعات قيد الدراسة، في حين كان مستوى تطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة: بتبني رؤية شاملة، ووضع برنامج استراتيجي متكامل للتعليم العالي والبحث العلمي بالدولة الليبية، يتم من خلاله وضع الحجر الأساسي لحوكمة مؤسسات التعليم العالي، وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع الحيوي والمهم.

ثانيًا: المقارنة بين الدراسات السابقة:

اسم الباحث/ الباحثين	عنوان البحث/ موضوعه	مجتمع الدراسة	السنة	الجامعة	أهداف الدراسة	أبرز التوصيات
منير أحمد الشيباني وبثينة عمر الغناي	أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي: دراسة بحثية في نصوص لائحة التعليم العالي رقم 501 لسنة 2010م	نصوص اللائحة (تحليل تشريعي)	2020م	جامعة طرابلس	تحليل مواد اللائحة رقم 2010/501 لقياس مدى قدرتها على تنظيم التعليم العالي	ضرورة تعديل المواد غير الواضحة، وتوفير آليات تنفيذية ومتابعة ميدانية
فوزي الألفي الحسومي	تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية	جامعة الزاوية (أعضاء هيئة تدريس وطلبة)	2021م	جامعة الزاوية	التعرف على أبرز معوقات الجودة في جامعة الزاوية	توفير تمويل مستدام، تدريب أعضاء هيئة التدريس، وتحسين البنية التحتية
محي الدين فره ودياب الرويمي وأشرف جليد	واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجًا)	سياسات جامعة المرقب	2021م	جامعة المرقب	قياس مدى ارتباط السياسات التعليمية بمفهوم مجتمع المعرفة	تبني سياسات داعمة للبحث العلمي، والانفتاح على المجتمع المحلي
محمد احمودة إبراهيم	الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي (المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا)	النصوص التشريعية وتحليلها	2022م	جامعة مصراتة	ربط النصوص القانونية بمؤشرات التنمية التعليمية	إعادة صياغة التشريعات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية
أحمد محمد البركي	درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الليبية	عينة من الجامعات الليبية	2023م	جامعة بنغازي	قياس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الليبية	تفعيل الشفافية والمساءلة، وضمان استقلالية الجامعات

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

اسم الباحث/ الباحثين	عنوان البحث/ موضوعه	مجتمع الدراسة	السنة	الجامعة	أهداف الدراسة	أبرز التوصيات
عادل محمد الشريجي	مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعات: المرقب، الأسمرية، مصراتة، سرت	أعضاء هيئة التدريس (4جامعات)	2024م	جامعة مصراتة	رصد مستوى تطبيق الحوكمة في أربع جامعات ليبية	ضرورة وضع استراتيجية وطنية للحوكمة الجامعية، وتوحيد مؤشرات التقييم

ثالثًا. أوجه استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من هذه الدراسات (رغم اختلاف عمقها عن البحث الحالي) من عدة أبعاد:

1. وفّرت هذه الدراسات إثراء نظريا من خلال قاعدة معرفية حول قضايا التشريعات، الحوكمة، الجودة، والسياسات التعليمية، ما ساعد في بناء الإطار النظري، والاطلاع على مناهج متعددة مثل التحليل التشريعي، الدراسات التطبيقية، والمنهج الاستقرائي.

2. من خلال تحليل موضوعاتها تبيّن أن معظمها ركز على قضايا: الجودة والحوكمة، مثل دراسات الحسومي 2021، والبركي 2023، والشريجي 2024، أو على تحليل جزئي لبعض التشريعات، مثل الشيباني والغناي 2020، في حين أن البحث الحالي يتوجه إلى رسم المسار التاريخي لتطور التشريعات واللوائح المنظمة للدراسات العليا، وهو ما لم يُغطَّ بالشمول ذاته في السابق.

3. ساعدت دراسة: (إبراهيم 2022) على ربط التشريع بالأبعاد التنموية، بينما بينت دراسة (فره وآخرون 2021) كيفية ربط السياسات التعليمية بمفاهيم مجتمع المعرفة، ما أعان الباحث على تبني مدخل متعدد الأبعاد: التشريعي، التنموي، المؤسسي، المجتمعي.

4. وفرت بعض هذه الدراسات أدوات للمقارنة، مثل أدوات قياس الحوكمة (البركي 2023)، أو مؤشرات الجودة (الحسومي 2021)، التي يمكن الاستئناس بها عند مناقشة انعكاسات التشريعات على أداء الجامعات الليبية.

5. تضمنت الدراسات السابقة توصيات عملية (كالتأكيد على الشفافية، الاستقلالية، وتطوير آليات التنفيذ)، وهي نقاط استرشد بها الباحث في صياغة بدائل وحلول مستقبلية لتجاوز التحديات الراهنة في مؤسسات الدراسات العليا.

رابعًا. أبرز الفروق بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

رغم أهمية الدراسات السابقة، إلا أن البحث الحالي يتميز عنها في عدد من الجوانب:

1. تركزت معظم الدراسات السابقة على نصوص أو قضايا جزئية مرتبطة بفترات زمنية محدودة، بينما يغطي البحث الحالي التطور التاريخي لتشريعات وتنظيم الدراسات العليا في ليبيا منذ عام 1977 وحتى 2024، أي على مدى يقارب نصف قرن.

2. الدراسات السابقة اهتمت غالبًا بالحوكمة أو الجودة أو السياسات العامة، أما البحث الحالي فيتناول تشريعات تنظيم الدراسات العليا تحديدًا، بما يجعله أكثر تخصصًا.

3. بينما سارت بعض الدراسات في اتجاه واحد (كالتشريع أو الجودة أو الحوكمة)، فإن البحث الحالي يجمع بين التحليل القانوني، والسياسات التعليمية، والأبعاد التنموية والإدارية، ويقارنها تاريخيًا.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

4. بعض الدراسات اقتصرت على جامعة واحدة مثل الزاوية أو المرقب، بينما يوسع البحث الحالي نطاقه ليشمل الجامعات والأكاديميات الليبية كافة بوصفها منظومة متكاملة.

5. يقدم البحث الحالي تصورًا مقارنًا للتشريعات المتعاقبة، ويضعها في سياقها التاريخي، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذه الشمولية.

6. بينما اقتصرت معظم الدراسات السابقة على توصيات جزئية، فإن البحث الحالي يسعى إلى صياغة بدائل وحلول استراتيجية قابلة للتطبيق من أجل تطوير تنظيم وإدارة الدراسات العليا مستقبلًا.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

الفصل الرابع. إجراءات البحث:

ترتكز إجراءات هذا البحث العملية للوصول إلى أهدافه والإجابة عن تساؤلاته على القيام بالتحليلات السردية التالية:

أولًا. استعراض التطور التاريخي والتشريعي للتعليم العالي والدراسات العليا في ليبيا:

وذلك من خلال المقارنة بين قانون الجامعات رقم (37) لسنة 1977م، والقانون رقم (18) لسنة 2010م، واللائحة (501) لسنة 2010م، والقانون رقم (4) لسنة 2020م، وما يتخللها من قرارات تنفيذية بارزة حتى انطلاق العام الجامعي 2024/ 2025م:

والجدولة التالية تبين تلك المقارنة بشكل أوضح ومختصر:

السنـــــــــــة	رقم التشريع (قانون/ قرار/ لائحة) وموضوعه	وصف موجز للتشريع
1977م	القانون رقم 37 لسنة 1977م بشأن تنظيم الجامعات	أسّس الهيكل القانوني للجامعات، ومنح الشخصية الاعتبارية والميزانيات المستقلة.
1991م	القانون رقم 4 لسنة 1991م بشأن تنظيم الجامعات	وضعَ الإطار العام للتعليم العالي، وأنشأ مجالس الجامعات، وأشار إلى اختصاص الجامعات في منح الدرجات العلمية العليا.
1992م	القانون رقم 1 لسنة 1992م بشأن تنظيم التعليم العالي	حدّدَ الأهداف الأساسية للجامعات والدراسات العليا، وسمح بإنشاء الكليات والمعاهد، والربط بين البحث العلمي والتنمية.
1992م	القرار رقم 663 لسنة 1992م الهيكل التنظيمي للجامعات	وحّد الهياكل الإدارية والأكاديمية داخل الجامعات.
2000م	القرار التنفيذي رقم 393 لسنة 2000م بشأن تنظيم الدراسات العليا والتدريب	سمحّ بفتح برامج الدراسات العليا بالجامعات، ووجه نحو الدراسة بالداخل واعتبار الإيفاد استثنائي للتخصصات غير الموجودة
2005م	اللائحة التنظيمية التنفيذية لتنظيم الدراسات لعليا والبحث العلمي	أول لائحة تضبط القبول، والإشراف، والمدة الزمنية، والرسائل العلمية، ومعادلة الشهادات.
2006م	القرار رقم 164 لسنة 2006م بشأن إنشاء مركز ضمان الجودة	أنشأ جهة مختصة لمتابعة جودة ممارسات مؤسسات التعليم العالي واعتمادها، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المستقلة.
2008	القرار رقم 22 لسنة 2008م الهيكل	أعدّ هيكلة واضحة للمؤسسات التعليمية بما في ذلك

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

السنـــــــــــة	رقم التشريع (قانون/ قرار/ لائحة) وموضوعه	وصف موجز للتشريع
	التنظيمي للتعليم العالي	الدراسات العليا.
2010م	القانون رقم 18 لسنة 2010م بشأن تنظيم التعليم.	عرّف مرحلتي التعليم وحوّل الدراسات العليا إلى مرحلة مستقلة.
2010م	القرار رقم 501 لسنة 2010م لائحة تنظيم التعليم العالي	أول لائحة شاملة برامجيًا وتنظيميًا تشمل الدراسات العليا وما يتعلق بها.
2012م	القرار رقم 96 لسنة 2012م هيكل وزارة التعليم العالي.	رسم صلاحيات الوزارة في التنظيم والإشراف على التعليم العالي.
2012	القرار رقم 166 لسنة 2012 لائحة البحث العلمي	أنشأ إطارًا موحّدًا لتنظيم البحث العلمي في الجامعات.
2015م	القرار رقم 52 لسنة 2015م بشأن تطوير عمل مركز ضمان الجودة	نقلَ قرار وزير التعليم العالي هذا التنظيمَ من مستوى اللوائح الأكاديمية إلى مستوى المعايير القياسية (مؤسسيًا وبرامجيًا)، وحولَ الجودة إلى أداة رقابية خارجية على أداء الجامعات والأكاديمية.
2018م	القانون رقم 2 لسنة 2018م بشأن الجامعات	منح الجامعات استقلالية قانونية وإدارية ومالية
2020م	القانون رقم 4 لسنة 2020م (تعديل القانون رقم 2 لسنة 2018م)	عمّقَ من استقلالية الجامعات وأشار إلى علاقة البرامج البحثية بالتنمية.
2021م	القرار 143 لسنة 2021م بشأن المعيدين وأعضاء هيئة التدريس	نظمَ أوضاع المعيدين وأعضاء هيئة التدريس
2022م	القرار رقم 61 لسنة 2022م بشأن الدراسات العليا بالداخل	منحَ الإذن للجامعات لبدء برامج الدراسات العليا (ماجستير– دكتوراه) وتشجيع الإيفاد بالداخل.
2022م	القرار 335 لسنة 2022 المتعلق باللوائح	قامَ بتطوير اللوائح الدراسية بالتفصيل
2022م	القرار رقم 727 لسنة 2022م بشأن المعادلات	أصدرَ لائحة المعادلة والاعتراف بالمؤهلات الأجنبية.
2022م	القرار 760 لسنة 2022م بشأن	أنشأَ مراكز للمؤتمرات وورش العمل بالجامعات

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya
Published Online
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة / المجلد 12 / العدد (2)
ISSN: 2710-4141 Online:

السنـــــــــــة	رقم التشريع (قانون/ قرار/ لائحة) وموضوعه	وصف موجز للتشريع
	إنشاء مراكز	
2024م	القرار رقم 446 لسنة 2024م بشأن زيادة مرتبات الباحثين	اعتمدَ مرتبات أعضاء هيئات التدريس والباحثين بالجامعات ومؤسسات الدراسات العليا، بزيادتها.

ومن خلال النظر إلى هذه المقارنة فإننا نلاحظ الآتي:

- القوانين المؤسسة (1977–1992م): البداية الإنشائية للتعليم العالي، وتأسيس هياكل وسياسات أساسية.
- الهيكلة التنظيمية (1992–2008م) : تجسيد النصوص في قرارات مثل 663 و22، المنتقلة من النص المجرد إلى التطبيق المؤسسي، فضلًا عن القرار 393 الذي نظم الدراسات العليا والتدريب ووجهها للداخل بدل الإيفاد.
- نقلة نوعية (2010م): مع قانون التعليم رقم 18 واللائحة 501، أخُذت خطوة نحو التخصص المبرمج، في الليسانس والبكالوريوس ثم الماجستير والدكتوراة، كوحدات تعليمية مستقلة.
- تعزيز الحوكمة (2012م): بتأسيس وزارة مخولة وهياكل لائحة للبحث العلمي، تُفعل سياسات الدراسة والتدريب والابتكار.
- استقلالية وتحول إداري (2018–2020م) القانونان 2018/2 و2020/4 أعطيا الجامعات أداة تنفيذية أكثر فاعلية، مع الحفاظ على إشراف الوزارة، وهو انعكاس للتوازن بين اللامركزية والرقابة.
- (2022– 2024م): اتسمت هذه الفترة بالإسهاب في قرارات الجهات التنفيذية من مجلس الوزراء إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل دعم التوجه نحو الإيفاد بالداخل وتقليل الاعتماد على الإيفاد بالخارج بشكل كبير، ودعم حركة التأليف والنشر، بالدعم المادي من خلال تحسين المرتبات والمكافآت ومخصصات الدراسات العليا، رغم أن كل ذلك لا يزال متعثرا وميزانيات كثيرة في أبوابه لم تصرف بعد.

ولعل أبرز الإيجابيات في هذه التشريعات الآتي:

1. تأسيس بنية تشريعية متراكمة:

فمنذ صدور القانون رقم (37) لسنة 1977 بشأن الجامعات، مرورًا بالقانون رقم (1) لسنة 1992، وصولًا إلى اللائحة التنظيمية لسنة 2005، ثم لسنة 2010، ثم لقانون الجامعات رقم (4) لسنة 2020 أُرسي إطار متكامل يحدد الدرجات العلمية (دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه) وآليات الإشراف وكيفية الدراسة وتفاصيلها، فهذا التراكم التشريعي أوجد مرجعية واضحة لأي مؤسسة تعليم عالٍ معتمدة على أي أرض ليبية.

2. إرساء مبدأ الاستقلالية النسبية للجامعات في الدراسات العليا:

فقد نص القانون رقم (1) لسنة 1992 على الشخصية الاعتبارية للجامعات وحقها في إنشاء وحدات بحثية وبرامج دراسات عليا، ما شجع على التوسع الأفقي في برامج الدراسات العليا.

3. الربط بين الدراسات العليا والتنمية الوطنية:

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

إذ كانت التشريعات دائمًا تُؤكد على أن البحث العلمي أداة لحل مشكلات المجتمع، وهي فلسفة إيجابية من حيث التوجه، حتى ولو لم تُترجم دائمًا عمليًا في الواقع بعد كما ينبغي.

4. **إنشاء مجالس عليا للدراسات العليا والبحث العلمي:**

فقد أوجدت هذه المجالس آلية للتنسيق المركزي والإشراف الأكاديمي على البرامج، ما أضاف بُعدًا من التنظيم والرقابة.

5. **فتح المجال أمام التخصصات الحديثة:**

فبعض اللوائح (مثل لائحة سنة 2005) تضمنت نصوصًا تسمح بإدخال تخصصات جديدة في الدراسات العليا وفق متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل باستمرار.

كما أن لهذه التشريعات بعض السلبيات لعل أرزها وفق استقراء الباحث:

1. **غياب الاستقرار التشريعي:**

فكثرة التعديلات والتغييرات في اللوائح والقرارات خلقت حالة من الارتباك لدى الجامعات وطلابها في بعض التفاصيل، ففي كل فترة وأخرى تصدر لائحة جديدة أو قرار وزاري يلغي أو يعدل كثيرا مما سبقه.

2. **المركزية المفرطة:**

رغم منح الجامعات استقلالية نسبية، إلا أن معظم القرارات الجوهرية مثل: (القبول، عدد الطلاب، إنشاء برامج جديدة...) كانت تصدر من الوزارة حاليًا أو اللجنة الشعبية العامة سابقًا، ما قيد حرية الجامعات إلى حد كبير.

3. **القصور في التمويل والتطبيق:**

النصوص التشريعية كانت غالبًا متقدمة من حيث الصياغة، لكن التنفيذ العملي افتقر إلى موازنات كافية ومشروعات حقيقية لتمويل البحث العلمي والبرامج التعليمية كما ينبغي.

4. **الخلط بين التشريعات والقرارات الإدارية:**

كثيرًا ما جرى استخدام القرارات الوزارية لتعديل أو تفسير مواد تشريعية، ما أوجد تضاربًا وأضعف من هيبة القانون الأساسي، وربما خالفه صراحةً.

5. **ضعف آليات التقييم والجودة:**

إذ لم تُحدد التشريعات آليات دقيقة لتقييم جودة برامج الدراسات العليا أو اعتمادها أكاديميًا، ما أدى إلى تفاوت كبير بين الجامعات في ذلك.

6. **غياب البُعد الدولي:**

فعلى الرغم من محاولات إدخال معايير حديثة، إلا أن اللوائح لم تُراعِ بما يكفي متطلبات الاعتراف الدولي أو الانخراط في أنظمة إقليمية مثل الساعات المعتمدة أو التصنيف الأكاديمي العالمي، أو اتفاقات الشراكة والتوأمة مع الجامعات المتقدمة.

وعليه فإنه يمكن القول بأن الفترة (1977 – 2020م) شهدت تطورًا تشريعيًا ملحوظًا مكّن من توسيع رقعة الدراسات العليا في ليبيا، إلا أن الخلل كان في الاستقرار والتطبيق أكثر من كونه في النصوص ذاتها.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

كما أن الإيجابيات تُظهر وجود إرادة سياسية وتشريعية لدعم الدراسات العليا، بينما السلبيات تكشف عن فجوة بين النصوص والواقع العملي نتيجة البيروقراطية، والمركزية، وقصور التمويل.

ثانيًا. تتبع أبرز انعكاسات التشريعات الإدارية والتعليمية على أداء الجامعات والأكاديمية الليبية في مجال الدراسات العليا:

تجلت انعكاسات التشريعات والسياسات الإدارية والتعليمية على أداء الجامعات والأكاديمية الليبية في مجال الدراسات العليا في مجموعة من المظاهر الإيجابية والسلبية المتداخلة، يمكن بلورتها فيما يلي:

1. **تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي:**

صدور تشريعات وقرارات حديثة (مثل القرار 335 لسنة 2022 المتعلق بتطوير اللوائح الدراسية) أسهمت في إعادة ضبط الهياكل الإدارية للدراسات العليا، وأوجدت نوعًا من التوحيد في معايير القبول والتقييم، "إلا أنّ هذه القرارات كثيرًا ما افتقرت إلى آليات تنفيذ فعّالة، ما أدى إلى فجوة بين النصوص والتطبيق "(محمد إبراهيم، 2022: 45).

2. **انعكاسات على الجودة الأكاديمية:**

ركّزت بعض السياسات على استحداث لوائح لضمان الجودة والاعتماد المؤسسي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على رفع الوعي بأهمية معايير الجودة في برامج الدراسات العليا ونشر ثقافتها أكثر، "غير أنّ غياب التمويل الكافي وضعف البنية التحتية للبحث العلمي أضعفا أثر هذه السياسات، مما جعل بعض البرامج تفتقر إلى العمق البحثي والتجهيزات المساندة" (الفلاح والهمالي، 2021: 112).

3. **التأثير على الكادر الأكاديمي:**

السياسات الجديدة وفّرت فرصًا لإعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس عبر برامج تدريبية، "لكن حداثة هذه البرامج وعدم انتظامها جعل تأثيرها محدودًا على تطوير أساليب التدريس والإشراف البحثي" (عبد العزيز العميري، 2024: 77).

4. **الاستجابة لاحتياجات سوق العمل:**

رغم التأكيد المتكرر في السياسات على ربط مخرجات الدراسات العليا بسوق العمل، إلا أن التقارير أظهرت استمرار فجوة واضحة بين التوجهات النظرية ومتطلبات الواقع العملي، ما أدى إلى تخريج كوادر بحثية لا تُستثمر بالقدر المطلوب في التنمية.

5. **الاستقرار الإداري والأمني والسياسي:**

السياسات الإدارية المتأثرة بالظروف السياسية المتقلبة انعكست على انتظام برامج الدراسات العليا، حيث أدَّت إلى تفاوت في جودة الأداء بين الجامعات الليبية، بل وحتى بين الكليات والأقسام داخل الجامعة الواحدة.

وخلاصة القول في هذا الجانب فإنه يمكن اعتبار أن انعكاسات السياسات الإدارية والتعليمية على أداء الجامعات والأكاديمية الليبية فيما يتعلق بالدراسات العليا اتسمت بـــالازدواجية، فمن جهة أسهمت في إرساء أرضية تشريعية وتنظيمية ودعم توجهات الجودة وارتباطها بالتنمية، ومن جهة أخرى كشفت عن فجوة تنفيذية وضعف تكاملي حال دون الوصول إلى الفاعلية المطلوبة، خاصة في مجال البحث العلمي وربط الدراسات العليا بالتحولات التنموية وسوق العمل.

ثالثًا. استقراء أخطر التحديات الراهنة للدراسات العليا في ليبيا:

تواجه منظومة الدراسات العليا في ليبيا جملة من التحديات المركبة، تتداخل فيها الأبعاد التشريعية والتنظيمية والمالية والبشرية والبنية التحتية، وقد انعكست بشكل مباشر على جودة المخرجات الأكاديمية وعلى ارتباطها باحتياجات التنمية الوطنية، ويمكن تصنيف هذه التحديات كما يلي:

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

1. التحديات التشريعية والتنظيمية:

فرغم صدور القانون رقم (4) لسنة 2020م بشأن التعليم العالي والبحث العلمي، فإن تطبيقه ظلّ يواجه عراقيل بسبب غياب لوائح تنفيذية تفصيلية في بعض الجامعات والأكاديميات، كما أن التباين بين القرارات الصادرة عن الحكومات المتعاقبة خلق ازدواجية في بعض الأحيان، ما أدى إلى ارتباك في هيكلة الكليات والأكاديميات العليا، وضعف وضوح معايير فتح أو اعتماد برامج الدراسات العليا، وعمل البعض وفق اللائحة السابقة 501 في بعض الجزئيات، وفي هذا لغط وإرباك واضح.

2. التحديات الأكاديمية والعلمية:

كثيرة، لعل أبرزها وفق ملاحظة واستقراء الباحث الآتي:

- ضعف معايير القبول في بعض البرامج، حيث تفتقد للصرامة المطلوبة في الاختيار بما يتناسب مع طبيعة الدراسات العليا.
- محدودية عدد المشرفين المؤهلين وفق معايير الجودة، وارتفاع عدد سماحيات الإشراف لعضو هيئة التدريس الواحد.
- غياب البرامج البحثية المشتركة مع جامعات عربية وأجنبية متقدمة بشكل ملحوظ، ما يضعف فرص الاطلاع على المستجدات.
- نقص التمويل المخصص للمجلات العلمية المحكمة المصنفة وصعوبة نشر البحوث، ما يعوق الترقيات وجودة الإنتاج العلمي.

3. التحديات المالية والاقتصادية:

أبرزها:

- ضعف التمويل الحكومي المخصص للبحث العلمي والدراسات العليا مقارنة بمخصصات الموازنة العامة للدولة (تقرير وزارة التعليم العالي، 2022).
- عدم استقرار صرف المنح الدراسية للطلاب الدارسين في الداخل والخارج، ما يضعف الاستمرارية والجدية ويقلل الإقبال.
- اعتماد معظم المؤسسات على التمويل المركزي نسبيا دون وجود بدائل استثمارية أو شراكات مع القطاع الخاص.

4. التحديات البشرية والإدارية:

أوضحُها الآتي:

- تسرب الكفاءات الأكاديمية المؤهلة إلى الخارج أو إلى القطاع الخاص بسبب ضعف امتيازات القطاع العام.
- تضخم أعداد الطلاب المقبلين على الدراسات العليا مقابل الإمكانات المحدودة.
- غياب برامج تدريب وتأهيل دورية لأعضاء هيئة التدريس والمشرفين على أحدث طرق البحث والتقويم والابتكار.

5. التحديات التكنولوجية والبنية التحتية:

يمكن تلخيصها في نقاط ثلاث:

- ضعف البنية الرقمية وعدم توفر منصات إلكترونية متكاملة لإدارة برامج الدراسات العليا (إجراءات قبول، متابعة، مناقشات...).
- قصور المكتبات الجامعية في توفير قواعد بيانات حديثة ومجلات عالمية بنظام الاشتراك كما ينبغي.
- ضعف التجهيزات المعملية المطلوبة نسبيًا، ما يعيق البحوث التطبيقية خاصة في العلوم الطبية والهندسية.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

6. التحديات الاجتماعية والسياسية:

منها مثالًا لا حصرًا:

- تضعضع الاستقرار السياسي والأمني منذ الانقسام السياسي لأكثر من عقد من الزمن انعكس بشكل مباشر على انتظام الدراسة والبحث ورصانته.
- تفشي التدخلات غير الأكاديمية أحيانًا في قرارات القبول أو الإيفاد أو التعيينات...، وتمادي ممارسات المحسوبية.
- ضعف التنسيق مع سوق العمل كما يبدو، بغياب دراسات وطنية شاملة لاحتياجات التخصصات المستقبلية بسبب القيادات اللامستدامة السائدة عمليًا، والتي تركز على ممارسات الحاضر ومشكلاته المعقدة أكثر من آفاق المستقبل.

والخلاصة في هذا البند فإنه يمكن القول إن أخطر التحديات الراهنة هي ضعف الحوكمة والتمويل وتشتت السياسات، ما يجعل الجامعات والأكاديميات غير قادرة على تطوير برامج دراسات عليا مواكبة لمتطلبات التنمية الوطنية والمعايير الدولية، وتظل الحاجة ماسة إلى إصلاح تشريعي متكامل مصحوب بآليات تنفيذية واضحة، وتمكين مؤسسات الدراسات العليا من موارد مالية وبشرية مستقرة، مع تعزيز استقلاليتها الأكاديمية.

رابعًا. مسارات وبدائل حلول تطويرية لتجاوز تحديات الدراسات العليا في ليبيا آنفة الذكر:

1. مسارات تشريعية وتنظيمية:

وذلك من خلال:

- إصدار لائحة وطنية موحدة للدراسات العليا تستند إلى القانون رقم (4) لسنة 2020م، بحيث توضح بدقة معايير القبول، الإشراف، المناقشة، والنشر العلمي...، وتُلزم بها الجامعات والأكاديميات كافة.
- الحرص على وضع وتنفيذ برامج الدراسات العليا بما يتلاءم مع خصوصيتها الأكاديمية، على أن يكون الإشراف العام من وزارة التعليم العالي إطارًا توجيهيًا فقط.
- إنشاء هيئة وطنية مستقلة للدراسات العليا والبحث العلمي تتولى التخطيط الاستراتيجي، والاعتماد، وضمان الجودة، بعيدًا عن تضارب القرارات الوزارية المتعاقبة.

2. مسارات أكاديمية وعلمية:

بواسطة:

- تشديد معايير القبول لتقتصر على الأكفاء من الخريجين وربطها باحتياجات التنمية الوطنية.
- تطوير برامج تدريب للمشرفين على أحدث طرائق الإشراف والبحث العلمي بالتعاون مع جامعات عربية وأجنبية متقدمة.
- إطلاق برامج دكتوراة مشتركة بين المؤسسات الليبية والمؤسسات الدولية عبر اتفاقيات تعاون أكاديمي مستمرة.
- دعم النشر العلمي من خلال تمويل مجلات محكمة ومصنفة تابعة للجامعات وعدم التهاون في ربط الترقية الأكاديمية بالنشر في مجلات ذات معامل تأثير معترف به.

3. مسارات مالية واقتصادية:

أبرزها:

- زيادة المخصصات الحكومية للبحث العلمي لتصل إلى الحد الأدنى الموصى به من اليونسكو (2% من الناتج المحلي الإجمالي).

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

- تنويع مصادر التمويل عبر :شراكات مع القطاع الخاص في المجالات التطبيقية، وإنشاء صناديق بحثية مشتركة مع الوزارات والهيئات التنفيذية، واستحداث رسوم دراسات عليا رمزية للبرامج المتميزة (النخبوية) مع ضمان دعم البرامج الأساسية.

4. مسارات بشرية وإدارية:

منها:

- استقطاب الكفاءات المهاجرة من الباحثين الليبيين بالخارج عبر برامج عودة مؤقتة أو شراكات إشراف مشتركة.
- إقامة برامج تدريب مستمرة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين على مهارات البحث المتقدمة، واستخدام قواعد البيانات العالمية، وإدارة المشاريع البحثية النخبوية.
- مكافأة الباحثين المتميزين من أعضاء هيئة التدريس ماليًا ووظيفيًا؛ لتشجيع الابتكار وللحد من التسرب الداخلي والخارجي.

5. مسارات تكنولوجية وبنيوية:

من خلال:

- إطلاق منصة وطنية موحدة لإدارة الدراسات العليا تشمل التقديم، التسجيل، المتابعة، والمناقشات الإلكترونية، وغيرها.
- رقمنة المكتبات الجامعية وربطها بقواعد بيانات عالمية، مثل: Web of Science &Scopus من خلال اشتراكات حكومية جماعية.
- إعادة تأهيل المعامل البحثية وتجهيزها عبر خطط استثمارية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

6. مسارات تطوير اجتماعية وتنموية:

يرى الباحث عقب هذا الاستقراء في هذا الجانب ضرورة الآتي:

- مواءمة برامج الدراسات العليا مع احتياجات سوق العمل عبر دراسات وطنية دورية حول التخصصات المطلوبة.
- تعزيز الشفافية في القبول والإيفاد والترقيات الأكاديمية من خلال رقمنة الإجراءات وإخضاعها للمتابعة.
- تشجيع البحث التطبيقي المرتبط بحل المشكلات التنموية مثل: الطاقة، المياه، الصحة، والتعليم، والصناعة، وغيرها.

إن تجاوز التحديات الراهنة يتطلب خطة إصلاح وطني متكاملة تتضافر فيها الإصلاحات التشريعية، مع تمكين الجامعات والأكاديميات ماليًا وبشريًا وتكنولوجيًا، وتعزيز الاستقلالية والحوكمة، فبدون هذه المنظومة الشاملة ستظل مؤسسات الدراسات العليا في ليبيا تعاني من فجوة بين النص والتطبيق، وبين الطموح والواقع.

الفصل الخامس. النتائج والتوصيات:

أولًا. النتائج:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأربعة، توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. توضح النتائج أن التطور التشريعي مرّ بمراحل واضحة المعالم، انطلقت بتأسيس هيكلي وتشريعي أولي عبر القانون 1977/37م، ثم تشريعات تنفيذية وهيكليات تنظيمية خلال التسعينيات والألفية الأولى؛ وكانت هناك نقلة نوعية في 2010م (بصدور اللائحة 501) التي أفرزت إطارًا منظمًا لبرامج الدراسات العليا؛ ثم مرحلة تحديث وإعادة ضبط (2018–2020)م حيث منحت النصوص مستويات أكبر من الاستقلالية الجامعية وربطت البحث العلمي بالأولويات الوطنية، ومع

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

ذلك بقيت كثير من النصوص عامة أو عرضة لتأويلات تنفيذية؛ مما أعاق تحول الإطار التشريعي إلى ممارسة مؤسسية موحّدة على مستوى الجامعات والأكاديميات.

2. انعكاسات التشريعات والسياسات كانت مزدوجة التأثير، فهي أدّت إلى توحيد بعض المعايير ورفع وعي الجودة واعتماد آليات رسمية للاعتراف والمعادلة، لكنها في المقابل أنتجت فجوات تنفيذية بسبب غياب لوائح تنفيذية مفصّلة للدراسات العليا تحديدًا، وتمويل محدود، مع تفاوت في قدرات الجامعات، ومركزية متبقية تمنع تطبيق الاستقلاليات المعلنة، فكانت النتيجة العملية حدوث تفاوت كبير في كفاءة برامج الدراسات العليا وجودة مخرجاتها بين مؤسسة وأخرى.

3. إن أبرز التحديات التي توصل إليها البحث هي: أن التمويل غير كافٍ ولا يتسم بالاستدامة؛ مع غياب إطار تشريعي تفصيلي وملزم تنفيذيا؛ فضلا عن قلة المشرفين المؤهلين مقارنة بالبرامج المتاحة، وهجرة الكفاءات؛ مع بنية تحتية رقمية ضعيفة؛ وافتقار قواعد بيانات ومجلات محكمة مصنفة قوية؛ والاضطراب الإداري/ السياسي الذي يؤثر على استمرارية السياسات والقدرة على تنفيذها، فهذه التحديات مترابطة وتتراكب معاً لتقويض قدرة مؤسسات الدراسات العليا على الإنتاج العلمي والتأهيل البحثي المستدام.

4. تُشير النتائج إلى مسارات مؤسسية وتشريعية وتطبيقية متكاملة: صياغة لائحة وطنية موحّدة ومُلزِمة للدراسات العليا مبنية على القانون 2020/4م، وتأسيس آليات تمويل مستدامة (صندوق دعم للبحث العلمي وقواعد البيانات)، وبناء كوادر إشرافية وبرامج تدريبية متقدمة بتعاون إقليمي ودولي، ورقمنة إدارة الدراسات العليا ومنصات النشر والمكتبات، وإدماج الحوكمة والشفافية في سياسات الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي، على أن يتم تطبيق هذه المسارات بشكل متدرج يُعالج التحديات الجوهرية ويحوّل التشريعات من نصوص إلى ممارسات فعّالة تباعًا.

ثانيًا. توصيات البحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يتبين بجلاء أن إصلاح واقع الدراسات العليا في ليبيا يتطلب معالجة تشريعية وتنظيمية جذرية تضع القوانين والقرارات في موقع الممارسة الفعلية داخل الجامعات والأكاديميات. وعليه، يوصي الباحث بما يلي:

1. الإسراع في إعداد لائحة وطنية موحّدة وملزمة تنظم الدراسات العليا بجميع مؤسسات التعليم العالي، بحيث تستند إلى القوانين القائمة مثل القانون رقم (4) لسنة 2020م، مع تضمينها مواد تفصيلية تضبط آليات القبول والإشراف والمناقشة والنشر، وتمنع التباين في التطبيق بين الجامعات.

2. مراجعة القوانين والقرارات السابقة الصادرة عن وزارة التعليم والبرلمان منذ عام 1977م وحتى 2024م مراجعة علمية تحليلية، بغرض دمج الصالح منها، وتجاوز الازدواجية أو التعارض بينها، وإعادة إصدارها في صيغة محدثة واضحة تراعي معايير الجودة والحوكمة.

3. إنشاء مرصد وطني للتشريعات الجامعية يتولى توثيق ونشر جميع القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالدراسات العليا على بوابة إلكترونية رسمية، مما يسهل وصول الباحثين وأعضاء هيئة التدريس وصناع القرار إليها، ويقلل من تعدد التأويلات.

4. تضمين نصوص تشريعية واضحة تفرض على الجامعات تخصيص ميزانيات مستقلة للدراسات العليا والبحث العلمي، مع ربط التمويل بمؤشرات أداء قابلة للقياس مثل عدد الأطروحات المنجزة، والبحوث المنشورة في مجلات مصنفة، أو المشاريع البحثية ذات الأولوية الوطنية.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

5. إدراج مواد تشريعية ملزمة بإنشاء هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي والبرامجي للدراسات العليا، تمنحها صلاحيات الرقابة والاعتماد وسحب الاعتماد عند اللزوم، بما يضمن توحيد معايير الجودة على مستوى الدولة.

6. تطوير مواد قانونية تُعزز الاستقلالية الأكاديمية للجامعات والأكاديميات في إدارة برامج الدراسات العليا، دون الإخلال بالمساءلة أمام وزارة التعليم العالي، بحيث تتحول النصوص التشريعية إلى أداة لتحقيق التوازن بين الحرية الأكاديمية والرقابة المؤسسية.

7. إضافة بنود خاصة في القوانين واللوائح الجديدة تُلزم الجامعات بإنشاء برامج تدريب وتأهيل متقدم للمشرفين، تدعم التعاون الأكاديمي مع مؤسسات إقليمية ودولية، بما يعالج نقص الكفاءات البشرية ويضمن تطوير قدرات الإشراف البحثي.

8. إصدار تشريعات واضحة تُنظم الرقمنة في إدارة الدراسات العليا، بما يشمل أرشفة الأطروحات إلكترونيًا، إنشاء قواعد بيانات بحثية وطنية، وإلزام الجامعات بالنشر في مجلات محلية ودولية محكمة، مع توفير تمويل مستدام لذلك.

9. تفعيل قوانين تدعم الحوكمة والشفافية في برامج الدراسات العليا، من خلال النص على ضرورة نشر تقارير سنوية حول عدد المقبولين والمخرجات البحثية والموازنات، بما يعزز الثقة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي.

10. صياغة قانون وطني شامل للبحث العلمي والدراسات العليا، يُدمج فيه ما تفرق في القوانين السابقة منذ 1977م، ويواكب المتغيرات العالمية في مجال الدراسات العليا، ويربط مخرجاتها بالأولويات التنموية للدولة الليبية.

المراجع:

– إبراهيم، محمد (2022م). *الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي) المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا.*

– إصدار خاص من مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي_ رهانات الحاضر وآفاق المستقبل (29 يناير 2022م/ جامعة مصراتة)، (639_661).

–الأكاديمية الليبية للدراسات العليا. حول الأكاديمية (التاريخ والقرارات المؤسسة،) الموقع الرسمي). تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2025.

– البركي، أحمد (2023م). درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الليبية. مجلة العلوم التجارية والبيئية الصادرة عن الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية (مج2، ع2/2023م: 210_240).

– بن عبدالله النوح، مساعد (2015م). مبادئ البحث التربوي، منشورات مكتبة الرشد: الرياض، ط2.

– الجزء الخاص ببرامج الدراسات العليا من قرار (501) موقع كلية الطب بجامعة بنغازي (نسخة تعليمية). تاريخ النشر بالموقع: يوليو 2023 (رفع)، تاريخ الاطلاع: 15 أغسطس 2025.

– حزمة (التعليم الجامعي) – معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي ووثائق الجودة. المركز الوطني لضمان الجودة. تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس 2025.

– حسنين، أحمد (2021م) . البحث العلمي في الجامعات العربية. دار الفكر الجامعي: القاهرة.

– الحسومي، فوزي (2021م). تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال (مج8، ع1/2021م: 292_309).

– الزغبي، محمد علي (2019م). البحث العلمي والدراسات العليا: المفاهيم والاتجاهات الحديثة. دار صفاء: عمان.

– الشريجي، عادل (2024م). مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعات: المرقب، الأسمرية، مصراتة، سرت. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب/ الخمس (ع9/2024م: 9_30).

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

– الشيباني، منير وعمر الغناي، بثينة (2020م): أثر التشريعات على مؤسسات التعليم العالي دراسة بحثية في نصوص اللائحة التعليم العالي رقم 501 لسنة 2010م. مجلة العلوم الإنسانية الصادرة عن جامعة سبها (مج19، ع2/2020م: 132_137).

– فره، محي الدين، والرويمي، دياب، وجليد، أشرف (2021م): واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجا. مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية (JOPAS)، المجلد 20، العدد 3، 2021.

– القانون رقم (1) لسنة 1992 بشأن تنظيم التعليم العالي .وزارة العدل – دولة ليبيا (بوابة التشريعات). تاريخ النشر بالموقع: 6 إبريل 2015. تاريخ الاطلاع: 10 أغسطس 2025.

– قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (501) بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي، مع إحالة إلى قرار (69) بشأن لائحة الدراسات العليا بالداخل. جامعة الجفرة – بوابة التشريعات الجامعية (صفحة تعريفية). تاريخ الاطلاع: 3 سبتمبر 2025.

– قرار مجلس الوزراء رقم (96) لسنة 2012 باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم وحداتها الإدارية: بوابة (التشريعات الأمنية – ليبيا). تاريخ الاطلاع: 3 أغسطس 2025.

– لائحة الدراسات العليا بالداخل .وزارة العدل – دولة ليبيا (قسم اللوائح التنفيذية). تاريخ النشر بالموقع: 13 إبريل 2015. تاريخ الاطلاع: 3 سبتمبر 2025.

– لائحة نظام الدراسات العليا – جامعة سبها (نموذج لائحة داخلية تطبيقية .(جامعة سبها – نسخة(.PDF تاريخ الاطلاع: 1 سبتمبر 2025.

– المجلس الأعلى للتربية والتكوين المغربي (2016م). الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015–2030. تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2025.

– مجلس النواب الليبي (2020م). الجريدة الرسمية، منشورات ديوان مجلس النواب/ بنغازي، ع 4.

– مجلس النواب الليبي (2023م). الجريدة الرسمية، منشورات ديوان مجلس النواب/ بنغازي، ع 7.

– مجلس قيادة الثورة (1977م). الجريدة الرسمية، منشورات مجلس قيادة الثورة/ طرابلس، ع 37.

– المجمع القانوني الليبي (2022م). بوابة إلكترونية أرشيفية للتشريعات الإلكترونية.

– المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. النشأة والتطور .الموقع الرسمي. تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2025.

– معايير الاعتماد المؤسسي ملف((PDF المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد. تاريخ الرفع: 2017، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2025.

– نصوص مختارة من لائحة الدراسات العليا بالداخل. تفصيل الشروط والإشراف. وزارة العدل/ دولة ليبيا. تاريخ الاطلاع: 2 سبتمبر 2025.

– وزارة التعليم السعودية (2020م). تقرير التعليم الجامعي ورؤية 2030: الرياض. تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2025.

– وزارة التعليم العالي التونسية (2019م). التقرير الوطني حول إصلاح التعليم العالي: تونس. تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2025.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0

– وزارة التعليم العالي الجزائرية (2018 .(الكتاب الأبيض لإصلاح التعليم العالي: الجزائر. تاريخ الاطلاع: 6 سبتمبر 2025.

– وزارة التعليم العالي المصرية (2016م). تقرير عن تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي في مصر . القاهرة. تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2025.

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022م). تقرير واقع الدراسات العليا في الجامعات الليبية .طرابلس: إدارة الدراسات العليا.

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023م). رؤية إصلاح قطاع الدراسات العليا في ليبيا .طرابلس: إدارة الدراسات العليا.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-4.0